

التوصيات المتعلقة بالسياسات الصادرة عن الاجتماع العاشر لمجموعة عمل الزراعة

انعقد الاجتماع العاشر لمجموعة عمل الزراعة التابعة للكومسيك بنجاح في 28 سبتمبر 2017 في أنقرة، تركيا تحت عنوان "تحسين أداء السوق الزراعية: إنشاء وتطوير المؤسسات السوقية". وخلال الاجتماع، أجرت مجموعة عمل الزراعة مداولات حول تحسين أداء السوق الزراعية في دول منظمة التعاون الإسلامي. وكان محور النقاش الرئيسي هو الوثيقة الصادرة في الاجتماع، المحررة طبقاً للنتائج الرئيسية للدراسة التحليلية المعدلة للاجتماع العاشر لمجموعة عمل الكومسيك للزراعة، إضافة إلى ردود الدول الأعضاء على الأسئلة المتعلقة بالسياسة. وتوصل المشاركون بناءً على تلك المداولات إلى بعض التوصيات المتعلقة بالسياسات.

التوصية الأولى المتعلقة بالسياسات: تأسيس / تحسين نظام سجل المزارعين / مؤسسات المزارعين لتوفير الدعم والمساعدات المخصصة بالإضافة إلى تبليغ المزارعين بالمعلومات السوقية

الأساس المنطقي:

تؤدي قلة المؤسسات / الهيئات المسجل فيها المزارعون إلى تباطؤ جمع المعلومات السوقية. ويسهم تسجيل المزارعين في تمكين الحكومات من تطوير سياسات مخصصة وفي جمع الإحصاءات والبيانات والمعلومات المرتبطة بالقطاع الزراعي وتحليلها ونشرها. ويمكن كذلك الاستفادة من نظام السجل في منح الحوافز ومراقبتها فضلاً عن تطوير الدعم والمساعدات المخصصة لتعزيز الكفاءة الإنتاجية للمزارعين وتيسير وصولهم إلى المعلومات المتعلقة بالأسعار الإرشادية. كما أن هذا النظام قد يسهم في زيادة الكفاءة والأداء لنظام السوق الزراعية بوجه عام حيث تبرز معلومات السوق المتاحة فرص ربط الإنتاج الزراعي بأنشطة المعالجة وإضافة القيمة وغيرها من أنشطة ما بعد الحصاد، وصولاً في آخر الأمر إلى الاستهلاك.

التوصية الثانية المتعلقة بالسياسات: تطوير السياسات/البرامج/الآليات لتعزيز الوصول الفوري للمزارعين إلى الخدمات عالية الجودة (مثل البذور، ومبيدات الحشرات، والأسمدة، وغيرها من المكونات الأساسية) بغية زيادة النوعية والكمية والقدرة التسويقية للمنتجات النهائية.

الأساس المنطقي:

يعاني كثير من صغار الملاك / المزارعين ذوي الحيازات الصغيرة من الوصول المحدود إلى المواد الموثوقة عالية الجودة، بل لا يصلون في الغالب سوى إلى المواد رديئة الجودة أو حتى المقلدة. ما يحث الحكومات على إنشاء هيئات والإشراف عليها (أو إعادة تفويض إحدى الهيئات الحالية)، على أن تتحمل تلك الهيئات المسؤولية عن ضمان جودة وتوزيع المواد (على سبيل المثال، الأعلاف والبذور والأسمدة والمبيدات الحشرية والمعدات) واعتماد المواد المحلية والمستوردة. وسوف يسهم ذلك في زيادة الأداء والإنتاجية العامة لنظام السوق الزراعية.

التوصية الثالثة المتعلقة بالسياسات: تقديم الدعم القائم على الاحتياجات لتطوير القدرات وتدريب المزارعين وجمعيات المزارعين لتعزيز فرص الوصول إلى المستودعات وسعة التخزين.

الأساس المنطقي:

نقص السعة التخزينية والمستودعات ومرافق ما بعد الحصاد تجبر المزارعين على بيع منتجاتهم بعد الحصاد مباشرة. ويؤدي ذلك إلى فائض في المنتجات خلال فترة ما بعد الحصاد مما يؤدي بدوره إلى خفض الأسعار. وتسهم أنظمة التخزين في تيسير وصول صغار الملاك إلى مرافق التخزين، مما يتيح لها إمكانية تخزين منتجاتهم وبيعها حينما يكون العرض قليلاً (أقل)، وتكون أسعار السوق بالتالي أفضل. إضافة إلى ذلك، تسهم مرافق التخزين في زيادة حصول صغار الملاك على القروض (حيث يستخدم المنتجات المخزنة كضمان).

يمكن للجمعيات الزراعية إنشاء مرافق تخزين خاصة بها. وتمثل المشاركة المباشرة للمنتجين الرئيسيين أحد العوامل الرئيسية في نجاح الجمعيات الزراعية، وذلك من خلال الملكية أو الترتيبات التعاقدية التي تدعمها القدرة السوقية المشتركة للمنتجين من حيث التجهيز النهائي والتسويق وعناصر التوزيع لنظام السوق الزراعية. ومن دون ذلك، يقبل المنتجين فروق الأسعار ولا يحصلون سوى على فائدة / ربح محدود للغاية من نظام السوق.

التوصية الرابعة المتعلقة بالسياسات: تأسيس / تحسين القدرة على تتبع المكونات والمدخلات بالإضافة إلى مصادقة وتوحيد معايير المنتجات التسويقية لتعزيز السلامة والقدرة التسويقية للمنتجات الزراعية في كل من الأسواق المحلية والعالمية

الأساس المنطقي:

تمثل القدرة على تتبع الأغذية في النظام السوقي أحد العوامل الهامة في سلامة الغذاء وفي تحقيق الأهداف الإستراتيجية الأشمل وكذلك أهداف مراقبة السوق. وقد يعاني عمل نظام السوق الغذائية الأوسع من الركود إذا لم تُستخدم ميزة التتبع في سلسلة التوريد.

يتيح نظام التتبع لمؤسسات الأسواق الزراعية إمكانية تتبع المزارعين أو المجالات التي لا تلبى طلبات التصدير من حيث وحدة المعايير وسلامة الغذاء والتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية. ويمثل توحيد معايير المنتجات أحد العناصر التكميلية الهامة للتتبع (مثل، المقياس والحجم والمكونات)، وذلك نظرًا لأهميته في تحسين وصول السوق إلى منتجات صغار الملاك. أنظمة التتبع القائمة على التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية وعلى إطار عمل تنظيمي لسلامة الأغذية والأعلاف، (مثل نظام التعريف للحيوانات)، وعلى مراقبة الأعلاف ومؤسسات الأغذية، تمثل خطوة كبيرة نحو تطوير قدرات مراقبة سلسلة التوريد.

الأدوات اللازمة لتنفيذ التوصيات المتعلقة بالسياسات:

مجموعة عمل الكومسيك للزراعة: توصي مجموعة العمل، في اجتماعاتها اللاحقة، بتناول مجالات السياسات المذكورة أعلاه بمزيد من التفصيل.

تمويل مشاريع الكومسيك: في إطار تمويل مشاريع الكومسيك، يدعو مكتب تنسيق الكومسيك لمشروعات سنوياً؛ بحيث يتسنى للدول الأعضاء المشاركة بمجموعات العمل، في إطار تمويل مشروع الكومسيك، تقديم مشروعات تعاون متعددة الأطراف لتمولها المنح

المقدمة من مكتب تنسيق الكومسيك. وبالنسبة للمجالات الخاصة بالسياسات المذكورة أعلاه، يمكن للدول الأعضاء الاستفادة من آلية تمويل مشاريع الكومسيك، ولمكتب تنسيق الكومسيك أن يقوم بتمويل المشاريع الناجحة هذا الصدد. قد تشمل هذه المشاريع تنظيم الندوات والبرامج التدريبية والزيارات الدراسية وتبادل الخبراء وعقد ورش العمل وإعداد الدراسات التحليلية وتقييم الاحتياجات والمواد/الوثائق التدريبية وغيرها.